القطاع الخاص كبديل لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد سنة 2014

The private sector as an alternative to economic development in Algeria after 2014

د/ بن مرسلي رافيق1 *

1جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، (الجزائر)

r.benmorsli@univ-boumerdes.dz

ط.د/ بن ستيواح سمير2

2جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، (الجزائر)

s.bensitouah@univ-boumerdes.dz

تاريخ الارسال: 2021/10/16 تاريخ القبول: 2022/03/27 تاريخ النشر: 2022/06/05

ملخص: سنتطرق لإشكالية اعتماد الجزائر على ريوع النفط لتمويل برامجها المتعلقة بالتنمية الإقتصادية ومدى تأثرها بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما جعلها عرضة للوقوع في عدة أزمات إقتصادية كانت آخرها سنة 2014، كما حاولنا الإجابة على اشكالية متمحورة حول مكانة القطاع الخاص ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية في ظل تبعات الصدمة النفطية 2014 ومدى مساهمته في تنويع الإقتصاد الوطني خارج مجال المحروقات، ليكون بديلا في تحقيق التنمية الإقتصادية والخروج من الأزمة الراهنة، ولهذا الغرض تم تقديم منتدى رؤساء المؤسسات كنموذج لتكتل اقتصادي يضم جزءا كبيرا من القطاع الخاص يتشكل من عدة مؤسسات إقتصادية خاصة.

الكلمات المفتاحية: التنمية الإقتصادية، الإقتصاد الريعي، القطاع الخاص ، منظمات أرباب العمل.

Abstract *: We will address the problem of Algeria's dependence on oil rents to finance its programs related to economic development and its vulnerability to fluctuations in oil prices in international markets, which made it vulnerable to several economic crises, the last of which was in 2014, as I tried to answer the possibility of the private sector playing a role in achieving economic development in light of the consequences.*

key words: *Economic development, the rentier economy, the private sector, employers' organizations.*

* المؤلف المرسل.

. مقدّمة:

إن غياب أساليب ومؤشرات تبيان الإنذار المبكر في الجزائر حال دون تنبؤها لوقوع أزمة إقتصادية منتصف 2014 بعد انخفاض أسعار النفط بوتيرة متسارعة لأكثر من 50%، مما جعلها تنتهج سياسات ظرفية كانت تهدف أساسا لإيجاد مصادر تمويل جديدة لتغطية عجز موازنتها العامة.

احتل موضوع تنويع الإقتصاد هامشا كبيرا في السياسة الإقتصادية للجزائر بعد صدمة 2014 وشح الصادرات النفطية، فلجأت السلطات العمومية إلى اعتماد حلول إقتصادية على المدى القصير ترتكز على تنويع الإقتصاد لخلق الثروة خارج مجال المحروقات عن طريق تشجيع القطاع الخاص، هذا الأخير أصبح في هذه الفترة يلعب دورا رئيسيا في رسم ملامح الإقتصاد الوطني في الجزائر لما يتميز به من ديناميكية غير منقطعة وروح مبادرة وتحمل المخاطرة من خلال إنشاء المؤسسات الإقتصادية الصغيرة والمتوسطة وبروز القطاع المقاولاتي، وتكتفي الدولة في هذه الحالة بلعب دور المنظم لهذا النشاط من خلال مختلف النصوص التشريعية التي تصدرها من أجل خلق مناخ استثماري إيجابي يساهم في إستقطاب المستثمرين الخواص المحليين والأجانب للاستثمار في الجزائر من أجل خلق الثروة والقيمة المضافة الغائبة خارج مجال المحروقات.

تهدف هذه الورقة البحثية لما يلي:

- إبراز مكانة القطاع الخاص في الإقتصاد الوطني ومدى مساهمته في الخروج من الأزمات الإقتصادية التي تواجهها الجزائر.
- التطرق لمنظمات أرباب العمل في الجزائر وتحليل مبادراتها في النشاط الإقتصادي.

ستحاول هذه الورقة الإجابة على اشكالية أساسية يمكن صياغتها كما يلي:

هل لعب منتدى رؤساء المؤسسات دورا في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر في ظل الأزمة الاقتصادية لسنة 2014 باعتباره تكتلا اقتصاديا يمثل القطاع الخاص؟

للإجابة على إشكالية هذا البحث وانطلاقا من أهداف الدراسة اعتمدنا على المناهج التالية:

-**المنهج الإحصائي:** اعتمدنا على هذا المنهج لجمع الإحصائيات والمعطيات الرقمية الصادرة عن الهيئات المالية والاقتصادية المختصة والدراسات المختلفة، ثم تحليلها لقياس مدى مساهمتها في تطوير التنمية الإقتصادية قبل وبعد الصدمة النفطية 2014.

-**منهج دراسة حالة:** اعتمدنا على هذا المنهج لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بمنتدى رؤساء المؤسسات، وتحليل نشاطه في مرحلة ما بعد صدمة 2014 لمعرفة مدى مساهمته في تنويع الإقتصاد الوطني للخروج من الأزمة المالية الراهنة.

1 . انعكاسات الأزمة النفطية 2014 على التنمية الإقتصادية في الجزائر:

ألقت الأزمة المالية لسنة 2014(أزمة انخفاض أسعار النفط) بظلالها على جل المؤشرات الإقتصادية في الجزائر، حيث ساهمت هذه الأزمة في تحول الناتج المحلي من النمو إلى الانكماش والموازين التجارية من

الفائض إلى العجز، بينما زادت معوقات التنمية الإقتصادية تعقيدا بارتفاع نسب التضخم والبطالة وانخفاض قيمة صرف العملة الوطنية.

إن تقلب الحالة الإقتصادية في الجزائر تحت تأثير انخفاض أسعار النفط بداية من السداسي الثاني لسنة 2014 أعاق مسار التنمية الإقتصادية في جميع أبعادها، كما كان لهذه الأزمة عدة انعكاسات سلبية على الإقتصاد الكلي بدليل تحول الجزائر من تبني سياسة إقتصادية توسعية في الفترة (2001-2014) إلى تبني سياسة تقشف انكماشية في الفترة (2015-2018).

1.1 أثر إنهيار أسعار النفط على مؤشرات التنمية الإقتصادية:

ألقت الصدمة البترولية 2014 بضلالها على معظم مؤشرات الإقتصاد الجزائري، حيث ساهمت هذه الأزمة في تحول الناتج المحلي الإجمالي من النمو إلى الانكماش والموازين الإقتصادية من الفائض إلى العجز ومن بعث وتمويل عديد البرامج الاستثمارية الإستراتيجية إلى تجميدها، ناهيك عن ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وانخفاض سعر صرف العملة الوطنية، ولتوضيح هذه الآثار بصورة أدق نتطرق للنقاط التالية:

- تآكل احتياطي صندوق ضبط الإيرادات (FRR):

يعد صندوق ضبط الإيرادات(Fond de régulation des rentes) من الآليات التي تستخدمها الدولة في مواجهة العجز الذي يمكن أن يحقق التوازن المطلوب في الميزانية العامة للدولة في حالة انخفاض العوائد النفطية على غرار ما يحدث بعد صدمة سنة 2014، حيث يشهد احتياطي هذا الصندوق من نواتج المداخل النفطية تآكلا مستمرا منذ سنة 2015 نظرا للجوء الحكومة إليه لتغطية عجز الميزانية العامة السنوية، هذا من جهة ومن جهة أخرى نظرا لانخفاض مصادر تمويله بفعل إنهيار أسعار النفط وانخفاض معدل الجباية البترولية.

الجدول رقم 01: أرصدة صندوق ضبط الإيرادات للفترة من 2012 إلى 2018

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الرصيد (مليار دج)	7917	7854,2	5563,5	4408,5	2072,2	1042,6	100,9

المصدر: صندوق ضبط الإيرادات يدق ناقوس الخطر http://marsadz.com.

- بيانات تقارير بنك الجزائر للفترة من: 2012 إلى 2018.

شهد رصيد صندوق ضبط الإيرادات ارتفاعا لعدة فترات، وذلك بفعل تحقيق الفائض في صادرات النفط وارتفاع أسعاره ، حيث سجل سنة 2013 قيمة 7854,2 مليار دينار جزائري لينخفض هذا الرصيد سنة 2014 إلى 5563,5 مليار دينار جزائري بداعي تمويل برنامج الإنعاش الإقتصادي(2014-2019) ليستمر

*- : الجباية البترولية: هي مجموع الضرائب البترولية التي تدفع على أساس منح الترخيص من طرف الدولة لفائدة الشركات البترولية لإستغلال باطن الأرض في العملية الإنتاجية.

تراجع رصيده بصورة غير مسبوقة إلى غاية سنة 2018 حيث وصل إلى 100,9 مليار دينار جزائري، ويرجع سبب تآكل احتياطي صندوق ضبط الإيرادات إلى انخفاض موارده من فائض صادرات النفط ونواتج الجباية البترولية*، هذا من جهة ومن جهة أخرى يعود سبب ذلك إلى لجوء الحكومة لاقتطاع عدة مبالغ وحصص مالية من الصندوق (أكثر من 90% من الاحتياطي) لتغطية عجز الموازنات العامة السنوية بعد صدمة سنة 2014.

- **تسجيل حالات العجز في الميزان التجاري:**

يتأثر رصيد الميزان التجاري بالتغيرات التي تطرأ على كل من الصادرات والواردات التي يتم التعامل فيها على أساس الدولار الأمريكي، ويظهر عجز الميزان التجاري من خلال تقلبات أسعار الصادرات النفطية باعتبارها العامل المهيمن على هيكل صادرات الجزائر.

الجدول رقم 02: تطور رصيد الميزان التجاري تبعا لتقلبات أسعار النفط .

السنوات	سعر النفط (دولار/برميل)	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	الميزان التجاري (مليون دولار)
2012	111,49	71866	50376	21490
2013	109,38	65917	55028	9946
2014	99,68	62886	58590	4306
2015	52,79	37787	51702	(-) 17034
2016	44,28	28883	46727	(-) 17844
2017	53,97	32900	15600	(-) 14300
2018	72,74	30300	35300	(-) 5000

المصدر: إعدادا الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات من 2012 إلى 2018.

يبرز الضعف الهيكلي للاقتصاد الجزائري واعتماده المطلق على العوائد النفطية التي تتأثر بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، فنلاحظ تراجع أداء صادرات النفط من 71866 مليون دولار سنة 2012 إلى 28883 مليون دولار سنة 2016، و يرجع ذلك لانخفاض أسعار النفط، ثم يطرأ عليه تحسن طفيف خلال سنتي 2017 و 2018 نظرا للارتفاع المحسوس لأسعار النفط، وبالمقابل نلاحظ التراجع المتواتر لهيكل الواردات بفعل انخفاض أسعار النفط ولجوء الحكومة الجزائرية إلى تقليص فاتورة الاستيراد كإجراء فوري لاحتواء معضلة العجز في الميزان التجاري، وعليه يظهر في صورة واضحة العجز المستمر في الميزان التجاري لسنوات ما بعد الصدمة النفطية وتأكيد فرضية لجوء الدولة لاقتطاع عدة حصص مالية من صندوق ضبط الإيرادات لتغطية تكاليف هذا العجز في الميزان التجاري.

- **تذبذب معدلات النمو الإقتصادي:**

يقاس معدل النمو الإقتصادي بمعدلات النمو التي تساهم بها مختلف القطاعات الإنتاجية في الإقتصاد الوطني، لذلك لا تظهر عليه علامات الانخفاض الشديد بفعل انخفاض أسعار النفط وتقلص فاتورة التصدير من المحروقات.

الجدول رقم 03: معدلات النمو الإقتصادي للفترة من: 2012 إلى 2018.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المعدل%	2,6	3,1	4,5	3,9	3,8	3,6	2,3

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر السنوية والديوان الوطني للإحصاء.

لم تؤثر تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر إلا بصورة محدودة، حيث نلاحظ وجود فوارق نسبية لا تتعدى 1% بين مختلف الفترات وذلك نظرا لمساهمة مختلف القطاعات في عملية النمو حسب طاقتها الإنتاجية و وفرة مواردها. (غردي، 2021)

- ارتفاع معدل التضخم:

ترتبط معدلات التضخم بمستوى سعر صرف العملة الوطنية ومعدلات أسعار المواد والسلع عند الاستهلاك.

الجدول رقم 04: معدلات التضخم للفترة من: 2012 إلى 2018.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المعدل%	8,89	3,25	2,92	4,78	6,40	5,60	4,53

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء السنوية.

باستثناء سنة 2012 التي سجلت معدلات قياسية في معدل التضخم بفعل ارتفاع أسعار الموارد الاستهلاكية في السوق الدولية مقابل تسجيل انخفاض في سعر صرف الدولار، فإن معدلي التضخم سنتي 2013 و 2014 (ما قبل الصدمة) عرفا تراجعا ملحوظا بفعل ارتفاع أسعار النفط، واستقرار سعر الصرف للعملة الوطنية خلال تلك الفترة، لكن بداية من سنة 2015 عرفت معدلات التضخم ارتفاعا واضحا بفعل انخفاض أسعار النفط و تقليص حجم الواردات وانهيار العملة الوطنية، مقابل تسجيل ارتفاع في مؤشرات الأسعار عند الاستهلاك (ارتفاع أسعار المواد الغذائية وغيرها نظرا للجوء الحكومة إلى فرض زيادة من الرسوم على المعاملات التجارية)، باستثناء سنة 2018 التي عرفت انخفاضا طفيفا في معدل التضخم نظرا لاستقرار أسعار النفط عند متوسط 70 دولار للبرميل.

- ارتفاع معدل البطالة:

ترتبط معدلات البطالة بسياسة التشغيل المنتهجة من طرف الدولة، وبحجم البرامج التنموية الواجب تجسيدها اعتمادا على الإمكانيات المتوفرة، و التي ترتبط أساسا بالعوائد النفطية.

الجدول رقم 05: معدلات البطالة خلال الفترة من: 2012 إلى 2018.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المعدل%	11	9,8	10,6	11,8	10,5	12,3	11,1

المصدر: بيانات الديوان الوطني للإحصاء http://www.ons.dz

إن معدل البطالة مرتبط بسياسة التشغيل القائمة على مستوى الإنفاق العمومي الذي يتأثر بصفة مباشرة بمداخيل النفط ومدى ارتفاع أسعاره، وعليه نلاحظ أن سنوات ما قبل صدمة 2014 كانت منخفضة نسبيا مقارنة بالسنوات التي جاءت بعد الصدمة، ويعود سبب ذلك إلى لجوء الحكومة الجزائرية إلى تقليص حجم النفقات العمومية (باب نفقات التسيير) في موازناتها السنوية العامة، وهو الامر الذي انجر عنه تجميد التشغيل في مختلف قطاعات الدولة (الإنتاجية و الخدماتية).

- **تأثر سعر الصرف (الدينار الجزائري):**

امتدت أثار الصدمة النفطية 2014 إلى الوضع النقدي على غرار المتغيرات الإقتصادية الأخرى ويعكس انخفاض سعر صرف الدينار الصورة السلبية للاقتصاد ألريعي المعتمد في الجزائر، وهذا ما سنراه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 06: قيم سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة من 2012 إلى 2018.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	77,52	79,38	80,56	100,44	110,53	114,94	114,07

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء وبنك الجزائر.

إن لانهيار أسعار النفط الأثر السلبي في قيمة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار، باعتبار هذا الأخير هو العملة الأساسية للتسعير النفطي والمبادلات التجارية (استيراد وتصدير)، فقيم سعر صرف الدينار الجزائري خلال سنوات 2012، 2013 و 2014 (ما قبل الصدمة) كانت معقولة (مرتفعة نسبيا) مقارنة بالانهيار القياسي لقيمته خلال سنوات ما بعد الصدمة (من 2015 إلى 2018)، وهذا ما يؤكد اعتماد الجزائر المفرط على الريع النفطي وتوجيهه لخدمة القطاعات غير المنتجة، مما ينتج عنه ضعف في حجم الصادرات ومنه بقاء العملة الوطنية في أدنى مستوياتها مما يفضي إلى ضعف الإقتصاد الحقيقي والإنتاجي، وهو ما له تأثير مباشر على قيمة العملة الوطنية(حليمي حكيمة، 2017، ص.135).

- **تأثر الناتج الداخلي الخام (PIB):**

يعد قطاع النفط المحرك الرئيسي للتنمية الإقتصادية في الجزائر، إذ لا تنعدم مساهماته في الناتج الداخلي الخام في كل الأحوال، نظرا لحجم الصادرات النفطية المعتبرة التي تمثل أكثر من 97% من العوائد بالعملة الصعبة، مما يعني أن باقي الصادرات لا تمثل أكثر من 3%.

هذا الهيكل القطاعي للاقتصاد يتفاعل فقط مع حجم الصادرات النفطية الذي يعتبر من أهم مصادر تمويل الإقتصاد الجزائري. (BRIKH Kahina. BRIKH Akila 2015-2016, P.55).

الجدول رقم 07: مساهمة قطاع النفط في (PIB) مقارنة بعوائده خلال الفترة من 2012 إلى 2018.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صادرات قطاع النفط (مليون دولار)	70571	63326	58361,60	33080,70	31600	27900	34400
مساهمة قطاع النفط في PIB (%)	34,20	29,80	27,00	18,90	16,20	18,40	20,40

المصدر: إعداد الباحثين بناءا على: تقارير بنك الجزائر للسنوات من 2016 إلى 2018.

- حيدوشي عاشور ووعيل ميلود، "أثر الموارد المالية على المتغيرات الإقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري"، **مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات**، العدد 05، جوان 2017، ص.234.

يتضح من خلال الجدول بأنه كلما ارتفعت مداخيل الصادرات النفطية كلما ارتفعت نسبة مساهمة قطاع النفط في نمو الناتج الداخلي الخام والعكس صحيح، إذ نلاحظ انه عند انخفاض قيمة المداخيل النفطية بعد صدمة 2014، صاحب ذلك إنهيار في نسبة مساهمة قطاع النفط في نمو الناتج الداخلي الخام، و ذلك بفعل إنهيار أسعار النفط وتقليص حجم الصادرات النفطية.

2. منتدى رؤساء المؤسسات FCE كبديل لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر:

منتدى رؤساء المؤسسات (le forum des chefs d'entreprises) هو جمعية ذات طابع اقتصادي أسست في شهر أكتوبر من سنة 2000 على يد مجموعة من رؤساء المؤسسات، هدفها الأول ترقية مصالح المؤسسة الإقتصادية الجزائرية، ويتيح المنتدى فرصة العضوية فيه لمختلف المؤسسات الخاصة المحلية والأجنبية الخاضعة للتشريع الجزائري والمؤسسات العمومية، يضم المنتدى أكثر من 4000 رئيس مؤسسة إقتصادية يمثلون 7000 مؤسسة حسب إحصائيات المنتدى لشهر ماي 2018، وتحوز هذه المؤسسات رقم أعمال يتجاوز 4000 مليار دينار جزائري، تقوم بتشغيل حوالي 250 ألف عامل، و تحتل العديد من الشركات الأعضاء في المنتدى الصدارة في نوع نشاطها بمعدل 18 قطاع اقتصادي من بين 22 قطاع يتضمنها التطبيق الوطني. (adhérant'FCE : le guide de l، 2019)

1.2 مبادرات منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) لتشجيع الإقتصاد الوطني:

بعد تفاقم الأزمة المالية في الجزائر إثر إنهيار أسعار النفط منتصف سنة 2014، سارع منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) منتصف سنة 2015 إلى إصدار وثيقة على شكل بيان إعلامي تحت عنوان (من أجل انبعاث الإقتصاد الجزائري) كمساهمة منه لاقتراح مجموعة من الحلول الهيكلية التي من شأنها إرساء قواعد لمخطط انبعاث الإقتصاد الوطني، مؤكدا أن التقلبات التي تعيشها السوق النفطية تذكر الجميع بأن أكبر تحدي تواجهه الجزائر خلال السنوات القادمة هو الحاجة الماسة لتنويع الإقتصاد لتخفيف العبئ الثقيل المترتب عن التبعية للخارج، كما يفرض هذا التحدي مواصلة إجراء الإصلاحات الضرورية لتنفيذ الحلول الهيكلية التي تضع الإقتصاد الوطني في وضعية تسمح له بدعم النمو الاقتصادي وتعزيز قدراته التنافسية، وذلك بتكثيف الاستثمار ودفع حركة إنشاء المؤسسات وخلق مناصب الشغل، ومن ثمة بلوغ قدرات واسعة من النشاط الإنتاجي في جميع القطاعات لزيادة حجم صادرات الجزائر خارج مجال المحروقات.

- مبادرة (بصمة جزائرية : المنتوج الجزائري المضمون) :

أطلق (FCE) علامة " بصمة جزائرية " (LABEL BASSMA DJAZAIRIA) بصفة رسمية يوم 04 نوفمبر 2015 بعد فترة دراسة دامت أكثر من 06 أشهر، وهي علامة خاصة بالمنتوج الجزائري المضمون والتي سترافق مختلف المنتجات الوطنية التابعة للقطاعين العام والخاص، كمساهمة منه لتشجيع المنتوج المحلي وتنويع الإقتصاد في ظل إنهيار أسعار النفط، والوقوف في وجه المنتجات المستوردة لتقليص فاتورة الاستيراد و من ثمة الحفاظ على احتياطي الصرف بالعملة الصعبة.

تتضمن هذه المبادرة عدة شروط وخطوات للانضمام إليها، كما تعتبر تكاليف دخولها قيمة رمزية فقط ويقصد بهذه المبادرة العلامة الملصقة التي يتم وضعها على مختلف المنتجات الوطنية وتوزيعها على المؤسسات والأسواق الوطنية مع إمكانية تصديرها للخارج شرط أن تخضع لمعايير الجودة المحدد في دفتر الشروط، ومن أهداف هذه المبادرة: (معرض الصحافة لمنتدى رؤساء المؤسسات، 2015 ، ص.5).

- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الإنتاجية المحلية وتقديم الأفضلية للسوق الوطنية .
- تشجيع فرص العمل في الجزائر والتعريف بالمؤسسات الإنتاجية الناشطة محليا .
- المشاركة في تقليص فاتورة الاستيراد وبناء عامل الثقة بين المنتج والمستهلك .

تمكن المنتدى من منح 23 منتج و 9 مؤسسات علامة "بصمة جزائرية" يوم 30 ماي 2016 كأول عملية منذ إطلاق المبادرة، وكانت من بين أهم المؤسسات المستفيدة من العلامة: مجمع كوندور(CONDOR) بخمس منتجات، سوكوتيد (SOCOTHYD) بخمس منتجات، مجمع سيم (SIM) بمنتوجين، ثم أضيفت لها لائحة جديدة شهر جويلية، حيث تم إعتماد 19 منتج وطني بقائمة 10 مؤسسات وطنية، ما يعكس اهتمام هذه المؤسسات بتحقيق إقلاع اقتصادي من خلال التعريف بالمنتوج المحلي تحت وسم "بصمة جزائرية" لاقتحام الأسواق الوطنية و الأجنبية .

- مبادرة إنشاء "جيل FCE":

جيل منتدى رؤساء المؤسسات (JIL'FCE)، هو فرع تم إنشاؤه على مستوى المنتدى لتعبئة وتشجيع أصحاب المؤسسات الأقل من أربعين سنة، حيث يستفيد أعضاء (JIL'FCE) من شروط العضوية وتأطير استثنائي من طرف المنتدى، وتكمن ميزة مبادرة "جيل FCE": في قدرتها على إقامة روابط جديدة بين المؤسسات ورجال الأعمال الشباب قصد تهيئتهم لدخول عالم الإقتصاد وتوسيع مشاريعهم في بيئة إقتصادية مناسبة، وذلك للمساهمة في التنمية الإقتصادية بوسائل وميكانيزمات حديثة، ويهدف المنتدى من خلال إطلاقه لهذه المبادرة إلى:.(A PROPOS DE JIL'FCE, 2020) .

1- تطوير شبكة التواصل وتوسيع الأعمال: من خلال تبادل المعلومات مع أكبر رؤساء المؤسسات الجزائرية وإثراء معرفة الشباب المقاول من خبرة كبار رجال الأعمال، استفادة مؤسسات الشباب من المرافقة الدائمة والخبرات المتوفرة لدى كبرى المؤسسات.

2- المساهمة في بناء المستقبل الإقتصادي الجزائري: من خلال تعزيز العلاقات بين مختلف الأجيال من رجال الأعمال الجزائريين، المشاركة في أكبر التظاهرات الإقتصادية الوطنية والدولية والمشاركة في جلسات العمل الدورية للتفاعل مع أعلى المستويات في المجال الإقتصادي.

تم إطلاق هذه المبادرة سنة 2015، لتكون سنة 2016 السنة الفعلية لعمل هذا الفرع، حيث يمنح لأعضاء (JIL'FCE) فضاءا جديدا لتطوير مؤسساتهم و فتح بيئة إقتصادية مناسبة للمساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال منحهم الوسائل الحديثة، لذلك فالهدف الأسمى من هذه المبادرة هو تحفيز الشباب على إنشاء المؤسسات والمشاريع وأخذ المبادرة بذلك لتعزيز مكانة الإقتصاد الوطني خاصة في ظل الأزمة الراهنة (صدمة 2014).

عرف هذا الفرع عند تنصيبه انخراط أكثر من 110 شاب مقاول من مختلف ولايات الوطن، كما بادر المنتدى في إطار هذا الطرح إلى تنظيم مبادرة لجمع 100 مليون سنتيم لتكوين رأسمال يخصص لتمويل مشاريع الشباب المنخرطين في (JIL'FCE) و إنشاء صندوق دعم الشباب نهاية سنة 2015، وقام كذلك بداية سنة 2016 بتوقيع إتفاقية مع بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) لتمكين الشباب المقاول من الحصول على قروض مالية لتمويل مشاريعهم في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ).

- مبادرة القرض السندي:

أطلقت وزارة المالية عملية الاكتتاب الخاصة بالقرض السندي الوطني لدعم النمو الإقتصادي (EMPRUNT NATIONAL POUR LA CROISSANCE ECONOMIQUE) الذي أعلنت عنه في وقت سابق،حيث يحدد القرار المنشور في الجريدة الرسمية رقم 20 المؤرخة في 30 مارس 2016[2] شروط وكيفيات الاكتتاب(القرار 2016 المحدد لشروط وكيفيات إصدار الخزينة العمومية سندات القرض الوطني للنمو الإقتصادي). وقد تم افتتاح الاشتراك في هذا القرض لكافة الفواعل الوطنية خواص ومؤسسات، داخل الوطن وخارجه يوم 17 أفريل 2016، بواسطة ثلاثة أنواع من السندات (10000دج، 50000دج، 1000000دج)، لفترة اكتتاب تتراوح ما بين3 و5 سنوات بنسبة فائدة تتراوح ما بين 5% و5.75%، حيث يتم

دفع هذه الفوائد سنويا خلال كل تاريخ اكتتاب علما أنها غير خاضعة للضريبة وتتواصل هذه العملية لمدة لا تتجاوز 6 أشهر فور الإعلان عنها.

يعتبر(FCE) أول من اقترح هذه المبادرة على السلطات العمومية سنة 2015 من خلال الوثيقة السابق ذكرها، حيث اقترح المنتدى في خامس إجراء هيكلي مستعجل فتح قرض وطني كبير بمبلغ 2000 مليار دينار بضمان من الدولة، يخصص لتمويل المشاريع ذات الأولوية خاصة في مجالات الإقتصاد الرسمي والطاقات المتجددة ودعم مؤسسات (PME)، وتمويل المشاريع الكفيلة بتعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني، حيث يمكن لهذا الإجراء امتصاص الأحجام المالية المتواجدة خارج الدوائر الرسمية والتي تغذي الإقتصاد غير الرسمي ويساهم في تخفيض نسبة التضخم، ويشترط لنجاحه أن يرفق بنسب فوائد محفزة (EMPRUNT NATIONAL POUR LA CROISSANCE ECONOMIQUE,2020) .

تم جمع التزامات اكتتاب بقيمة إجمالية قدرها 152 مليار دينار(حوالي 1.5 مليار دولار) للقرض السندي الوطني عقب سهرة تعبئة نظمها (FCE) يوم 29 جوان 2016 بحضور 400 مشارك من أعضاء المنتدى وشخصيات رسمية على رأسها وزير المالية.

حيث اعتبر المنتدى أن الرقم الذي تم تسطيره (حوالي 10 مليار دينار) قد تم تجاوزه بشكل كبير بفضل المشاركة الفعالة للمؤسسات العامة و الخاصة المنخرطة في المنتدى.(REVUE DE PRESSE DU,2016).

- مبادرة تنظيم المنتدى الإفريقي للاستثمار:

في إطار مختلف المبادرات التي أطلقها منتدى رؤساء المؤسسات للمساهمة في الإقتصاد الوطني، قام بالمشاركة مع الحكومة ممثلة في وزارة الخارجية ووزارة الصناعة و المناجم بتنصيب فوج عمل للتحضير لمنتدى جزائري إفريقي في غضون نهاية سنة 2016، الهدف منه توجيه الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو القارة الإفريقية و جذب الاستثمارات منها مقابل ذلك، وبالفعل تم تنظيم هذا المنتدى أيام 03، 04 و 05 ديسمبر 2016 بحضور أكثر من 2000 رئيس مؤسسة ورجل أعمال يمثلون 40 دولة إفريقية، و كلل هذا اللقاء في ختام أشغاله بالتوقيع على ما يزيد على 100 عقد و بروتوكول اتفاق بين رجال أعمال ومؤسسات إقتصادية جزائرية وإفريقية، وحسب الكلمة الختامية لرئيس منتدى (FCE) الذي أكد أن الجزائر خاصة في هذه المرحلة تبحث عن إيجاد بدائل لدعم الخزينة العمومية في المرحلة القادمة إضافة إلى فتح أسواق جديدة للمنتجات الجزائرية نحو القارة الإفريقية(لمنتدى الإفريقي للاستثمار،2018).

2. 2 تقييم مبادرات (FCE) في تشجيع الإقتصاد الوطني:

قدم منتدى (FCE) في خضم الأزمة الإقتصادية جملة من الإقتراحات الهيكلية تمس عدة قطاعات للخروج من الأزمة، وقد تبنت الحكومة الكثير منها بفعل الوضع الإقتصادي الراهن وتحت الضغط الممارس عليها من طرف المنتدى، كما قام بطرح عدة مبادرات كمحاولة منه بترقية الإقتصاد الوطني خارج مجال المحروقات، لكنها أظهرت عدم فعاليتها نظرا لشدة الأزمة من جهة وتغليب مصالحه من جهة أخرى.

تقييم دور(FCE) في التنمية الإقتصادية قياسا بمختلف المؤشرات و المتغيرات:

- **من حيث نسبة التشغيل:** في آخر إحصاء قدمه منتدى (FCE) نهاية سنة 2018 أكد أنه يشغل 400000 عامل في 7000 مؤسسة، أي ما يعادل نسبة 5,71% من نسبة التشغيل في القطاع الخاص باعتبار هذا الأخير يشغل نسبة 63% من المجموع العام للعمالة الجزائرية، فالمؤكد هنا أن منتدى (FCE) لا يساهم بنسبة كبيرة في عملية التشغيل وامتصاص معدل البطالة الذي بلغ سنة 2018 نسبة 11,1%(بيانات الديوان الوطني للإحصاء، 2018).

- **من حيث إنشاء واستقطاب المؤسسات المتوسطة والصغيرة:** إلى غاية جوان 2017 بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1060289 مؤسسة، وذلك حسب نشرية المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات (PME) الصادرة عن وزارة الصناعة وترقية الاستثمار في نوفمبر 2017، مثل القطاع الخاص نسبة 99,98% (ياسر عبد الرحمان ، 2018، ص224). لكن تراجعت هذه النسبة منذ ذلك التاريخ إلى غاية نهاية 2018 بفعل استمرار انعكاسات الأزمة المالية .

- **من حيث المقارنة بمستوى المؤشرات الإقتصادية:** يمكن تقديم قراءة تقييمية لمستوى أداء القطاع الخاص بصفة عامة ومنتدى (FCE) بصفة خاصة من خلال التطرق إلى آخر الإحصائيات المتعلقة بالمؤشرات الإقتصادية ومدى تدهورها أو تحسنها في ظل الأزمة الإقتصادية الراهنة (تبعات الصدمة النفطية 2014)، و ذلك على النحو التالي:

- تسجيل تحسن في الجباية البترولية خلال الثلاثي الأول من سنة 2018 بزيادة نسبة 22,4% لتبلغ 629,3 مليار دينار جزائري مقابل 514 مليار دينار جزائري سنة 2017 ، و يعود هذا التحسن للارتفاع الذي عرفه سعر النفط .

- تسجيل تطور في الجباية العادية منتصف 2018، حيث بلغت 828,7 مليار دينار جزائري مقابل 825,6 مليار دينار جزائري منتصف 2017، ويعود ذلك الى الزيادات التي فرضتها الحكومة على الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة من خلال قوانين المالية التي جاءت في محاولة لمعالجة الأزمة الإقتصادية الراهنة.

- تسجيل انخفاض في عجز الميزان التجاري خلال نهاية 2018، حيث تراجع هذا العجز بقيمة 0,86 مليار دولار مقابل 3,88 مليار دولار خلال نهاية 2017، و جاء ذلك نتيجة لتراجع واردات السلع بنسبة 4,8% مقابل ارتفاع صادرات النفط بنسبة 17,8% خلال الثلاثي الأول من سنة 2018.

- تسجيل تباطؤ في نسبة تضخم خلال 2018، حيث وصلت إلى 4,53% مقابل 5,60% سنة 2017 ، ويعود ذلك للانخفاض المسجل في مستويات الأسعار على مستوى الأسواق الدولية كانخفاض نسبة 1,48% بالنسبة للمنتجات الغذائية، ونسبة 5,09% بالنسبة للمواد المصنعة ونسبة 5,02% بالنسبة للخدمات.

- سجل رصيد صندوق ضبط الإيرادات تراجعا كبيرا خلال نهاية 2018، حيث بلغ قيمة 85,20 مليار دولار مقابل 97,30 مليار دولار نهاية 2017[2] (صواليلي حفيظ ، 2018، ص.09). ويعود ذلك للجوء الحكومة إليه قصد تغطية العجز في موازنتها العامة بعد صدمة 2014، حيث لم يتم تسجيل إيداع أي فائض من الإيرادات النفطية خلال 2018 في صندوق ضبط الإيرادات رغم تسجيل ارتفاع محسوس في أسعار النفط خلال هذه السنة أين بلغ متوسط سعر البترول الجزائري شهر أكتوبر 2018 قيمة 71,82 دولار للبرميل

مقابل 54,12 دولار للبرميل سنة 2017، أي بفارق زيادة بلغت 17,70 دولار للبرميل، هذا ما يؤكد صراحة عمق الأزمة الإقتصادية الراهنة في الجزائر.

- سجل سعر صرف الدينار الجزائري تراجعا محسوسا مقابل العملات الرئيسية، حيث قارب سعر صرف العملة الوطنية معدل 120 دينار مقابل الدولار الواحد، و 134 دينار مقابل الأورو الواحد بداية سنة 2019، واستنادا إلى التعاملات الرسمية للدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية يلاحظ بأن العملة الوطنية تعاني حالة من التدني في قيمتها مقابل أبرز العملات العالمية، فقد كان سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي مقدرا بـ 119,40 دينار عند الشراء و 119,44 دينار عند البيع خلال نفس السنة.

- سجل معدل النمو الإقتصادي نسبة 2,3% سنة 2018 مقابل 1,4% سنة 2017، وهو رقم ضعيف لا يسمح بالخروج من حالة الركود الإقتصادي الذي عرفته الجزائر منذ 2014، كما أنه لم يبلغ توقعات الموازنة العامة لسنة 2018 التي استهدفت الوصول لمعدل نمو قدره 4%.

الخاتمة:

للقطاع الخاص أهمية في الدفع بعجلة التنمية الإقتصادية، لتميزه بوفرة الكفاءات والقدرات الإنتاجية التي تجعل منه مصدر تدفق رؤوس الأموال، ويوفر مناصب الشغل ويساهم في تجسيد أجزاء من البرامج التنموية من خلال استغلال العوائد الضريبية المقتطعة من نشاطاته لفائدة خزينة الدولة، كما يساهم في رفع نسبتي (PIB) و النمو الإقتصادي، ويسعى دائما لتطوير نفسه من أجل التأقلم مع جميع الظروف باعتباره جزءا من الإقتصاد الوطني، و قد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

- لم تحقق التدابير الحكومية المتخذة أهدافها لامتصاص شدة الصدمة النفطية 2014 لأنها كانت ظرفية وسياسية أكثر منها قرارات إقتصادية، وكانت تهدف لإيجاد موارد مالية جديدة لتغطية عجز الموازنة العامة، بدل وضع إستراتيجية واضحة المعالم لتنويع الإقتصاد وخلق الثروة.

- لم ترق مبادرات (FCE) لمستوى الأزمة المالية الراهنة، نظرا لمحدودية مساهماته في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي في ظل هيمنة قطاع المحروقات على حجم الصادرات الجزائرية للخارج، فرغم تمكن المنتدى من الحصول على عدة امتيازات إقتصادية من طرف الدولة لتحسين مستوى نشاط القطاع الخاص إلا أنه لم يحقق مكاسب إقتصادية معتبرة نظرا لتركيزه على قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية و إهماله لباقي القطاعات الإنتاجية المكونة للثروة.

- الإقتصاد ألريعي يولد ظاهرة الفساد من خلال توفر مصادر الطاقة واستنزاف الثروات وغياب التوزيع العادل لها، فانتشار الفساد في الإقتصاد ألريعي يفشل بالضرورة عملية التنمية الإقتصادية بجميع أبعادها بدليل تورط بعض أعضاء منتدى (FCE) في قضايا فساد، الامر الذي يطرح فرضية سعيهم لتحقيق مصالحهم الشخصية تحت غطاء المنتدى على حساب المال العام والتنمية الإقتصادية، وذلك باستغلال نفوذهم على السلطات العمومية لخدمة مصالحهم.

- يعاني الإقتصاد الجزائري من اعتماده المفرط على قطاع المحروقات، إذ يتوقف النمو الإقتصادي على مستوى النمو المسجل في هذا القطاع، كما يرهن تمويل برامج التنمية الإقتصادية مدى استقرار أسعار

النفط في السوق الدولية، الأمر الذي ينعكس سلبا على الاستقرار السياسي والاجتماعي، لذلك فإن العمل على التنويع في الأنشطة الإقتصادية أصبح أمرا حتميا في الوقت الراهن للخروج من الإقتصاد ألريعي المستهلك والانتقال إلى الإقتصاد المنتج للثروة من خلال زيادة الاستثمار في القطاع الخاص ومرافقته لتقديم مستويات إنتاجية ترقى لمستوى رهانات التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع:

1- باللغة العربية

- ياسر عبد الرحمان ، براشن عماد الدين ، (جوان 2018)،"قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر- الواقع و التحديات"، **مجلة نماء للاقتصاد و التجارة**، العدد 03.

- حليمي حكيمة ، (جوان 2017)،"ريوع النفط : بين لعنة الموارد، الفساد الإقتصادي و تداعيات الأزمة الحالية(قراءة تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر)"، **مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات**، جامعة ميلة، العدد 05.

- حيدوشي عاشور و وعيل ميلود، "أثر الموارد المالية على المتغيرات الإقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري"، **مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات**، العدد 05، جوان 2017.

- محمد زرمان، غردي محمد، السياسة المالية و دورها في مجابهة الصدمات النفطية و تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر: دراسة صدمات 2014 و 2020، **Revue Algerienne d'Economie et Gestion**، المجلد 15، العدد 01، 2021.

- صواليلي حفيظ، (2018)، **منتدى رؤساء المؤسسات يطلق علامة "بصمة جزائرية"**، في:https://www.elkhabar.com.

- المنتدى الإفريقي للاستثمار، (2018)، **هل حقق الإضافة للاقتصاد الجزائري أم خيب التوقعات**، نشر في: Arabic.cnn.com.

- **بيانات الديوان الوطني للإحصاء**، على: https://www.ONS.dz.

- صواليلي حفيظ، (2018/11/04)، توقعات بعدم تغطية احتياطي الصرف 06 أشهر من الواردات بعد 04 سنوات، **الخبر**، العدد 9036،

- زهية إيمان،(نشر في البلاد أونلاين يوم 2015/09/15،**كل شيء عن قانون المالية 2016**،) في: https://www.djairiess.com/elbilad/244191.

- **صندوق ضبط الإيرادات يدق ناقوس الخطر** http://marsadz.com.

3: وثائق أخرى:

- وثيقة (**من أجل انبعاث الإقتصاد الجزائري**)، مساهمة من منتدى رؤساء المؤسسات .

- **معرض الصحافة لمنتدى رؤساء المؤسسات** ليوم 08 نوفمبر 2015 .

- **بيانات تقارير بنك الجزائر** للفترة من: 2012 إلى 2018.

2- باللغة الاجنبية:

- BRIKH Akila et BRIKH Kahina, , (2015-2016) , **Essaie d'analyse de l'impact de la baisse du prix de pétrole sur l'économie nationale par un modèle économétrique,** mémoire de master, (université Abderrahmane mira, Bejaïa : faculté des sciences économique, commerciale et de gestion.

- **A PROPOS DE JIL'FCE**, sur: www.fce.dz .

- **REVUE DE PRESSE DU 30/06/2016**, SUR :WWW.FCE.DZ.

- **FCE : le guide de l'adhérant, les objectifs du FCE**, sur : www.fce.dz.